



العدد رقم: 91 التاريخ: 25 فبراير 2018

ويتضمن هذا الأسبوع

• عرضاً لأبرز الأحداث العالمية والإقليمية خلال الأسبوع الماضي

- بلومبرغ: انتشار لافتات "لا نقبل النقدية" في كل مكان تقلق السويد
- بلومبرغ: سنغافورة تعتزم زيادة الضرائب على السلع والخدمات إلى 9%
- روترز: السعودية توافق على قانون الإفلاس دعماً للإصلاحات
- بلومبرغ: الصين تحذر من أنها سوف ترد إذا فرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية على المعادن
- روترز: اختراق بنك الهند "مشابه" لعملية سرقة 81 مليون دولار من البنك المركزي في بنغلاديش

- تحليلًا إخباريًا: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: فرض ضرائب على استخدام الطاقة 2018

• آخر التطورات في الأسواق المالية والسلعية

- بلومبرغ: السعودية تتخلى عن نهجها المعتدل داخل "أوبك"
- روترز: الكونجرس الأمريكي يدرس فرض رقابة أكثر صرامة على العملات الرقمية

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.



أبرز الأحداث العالمية والإقليمية خلال الأسبوع الماضي

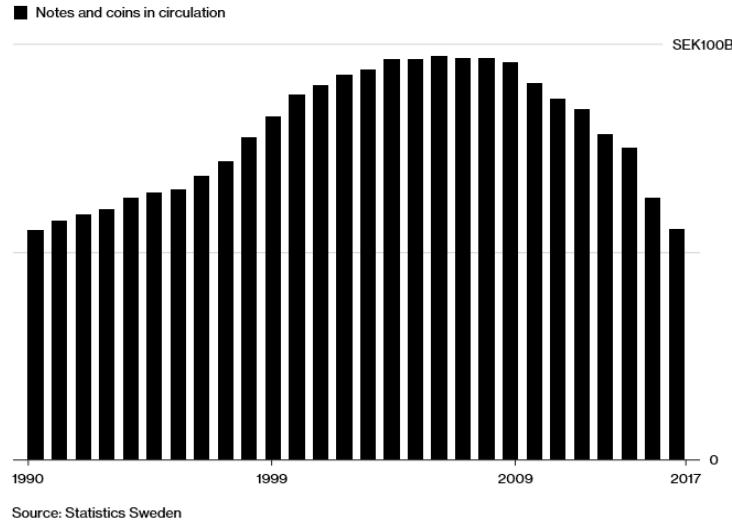
بلومبرغ: انتشار لافتات "لا نقبل النقدية" في كل مكان تقلق السويد

لافتات "لا نقبل النقدية" أصبحت مشهدة شائعة على نحو متزايد في المتاجر والمطاعم في جميع أنحاء السويد في ظل تحويل طريقة الدفع إلى رقمية وعبر المحمول. إلا أن وتيرة تراجع التعامل بالنقدية قد أثارت قلق السلطات. وتجري مراجعة شاملة لتشريع يعده البنك المركزي حاليا، مع تقديم تقرير مؤقت في بداية الصيف.

شكل يوضح اختفاء النقدية في السويد

Disappearing Cash

Value of Swedish notes and coins in circulation has dropped to the lowest level since 1990



مصر أبعد ما يكون عن أن تقلق من اختفاء النقدية ☺

[اطلع على الخبر من مصدره](#)

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.



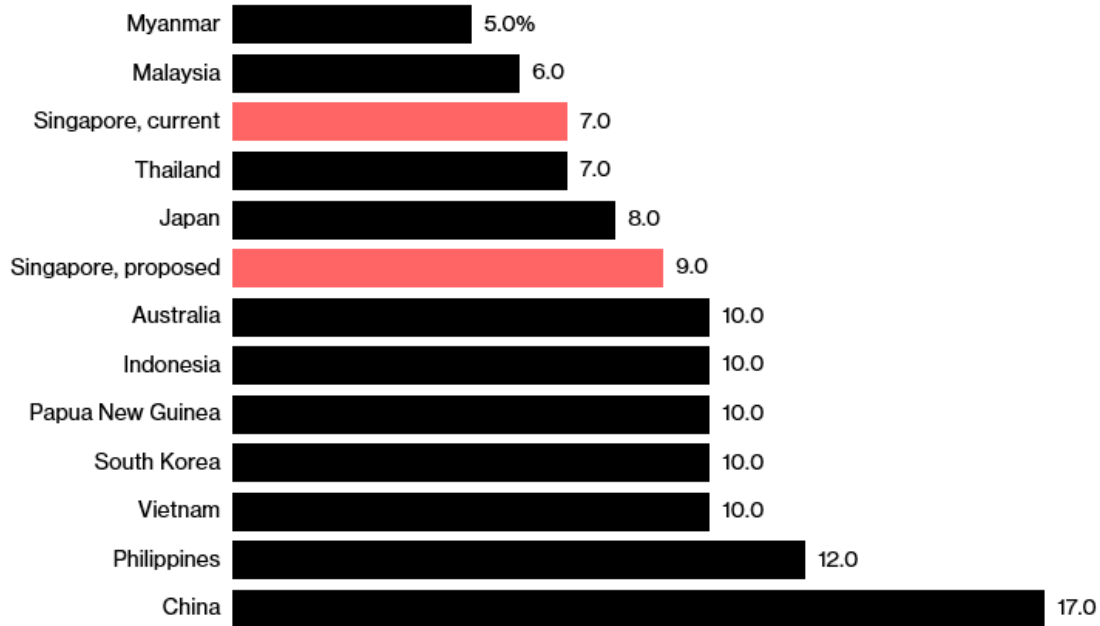
بلومبرغ: سنغافورة تعتمزم زيادة الضرائب على السلع والخدمات إلى 9%

أعلن وزير المالية في سنغافورة، هينغ سوي كيت، عن مجموعة من الزيادات الضريبية في الميزانية بما في ذلك زيادة مفاجئة في الضرائب المفروضة على الممتلكات في ظل سعيه إلى تعزيز الادخار لمواجهة تسارع الشيخوخة السكانية. وقال هينغ في خطاب ألقاه أمام البرلمان إنه تم زيادة ضرائب الدمغة المفروضة على العقارات السكنية التي تزيد قيمتها عن مليون دولار سنغافوري (761600 دولار أمريكي) من 3% إلى 4% اعتباراً من يوم الثلاثاء. وأضاف أن الحكومة تعتمزم أيضاً زيادة الضرائب على السلع والخدمات بمقدار نقطتين مئويتين لتصل إلى 9% في وقت ما بين عامي 2021 و 2025.

شكل يوضح انخفاض ضريبة المبيعات في سنغافورة على مستوى آسيا

Stiff Competition

Even with increase, Singapore boasts sales tax that's on the lower side in Asia



[اطلع على الخبر من مصدره](#)

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.

اقتصادنا والعالم

التقرير الأسبوعي



رويترز: السعودية توافق على قانون الإفلاس دعماً للإصلاحات

قالت مصادر مطلعة إن مجلس الوزراء السعودي وافق على قانون للإفلاس، مما يعطي دفعة للجهود الرامية إلى زيادة جاذبية المملكة للمستثمرين. وتفتقر السعودية لقوانين حديثة تنظم الإفلاس مما خلق صعوبات للشركات المتعثرة الساعية إلى إعادة هيكلة ديونها مع المقرضين منذ الأزمة التمويلية العالمية في عام 2009 وحتى أزمة تراجع أسعار النفط مؤخراً.

[اطلع على الخبر من مصدره](#)

بلومبرغ: الصين تحذر من أنها سوف ترد إذا فرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية على المعادن

قالت الصين إن الرسوم الجمركية الأمريكية المقترحة على منتجات الفولاذ والألمنيوم لا أساس لها، وإنها تحتفظ بحق الرد في حال فرضها. وقال وانغ هيجون رئيس مكتب المعالجة والتحقيق التجاري بوزارة التجارة الصينية في بيان نُشر على موقعها على الإنترنت إن التوصيات الأمريكية التي كشفت عنها وزارة التجارة لا تتفق مع الحقائق.

[اطلع على الخبر من مصدره](#)

رويترز: اختراق بنك الهند "مشابه" لعملية سرقة 81 مليون دولار من البنك المركزي في بنغلاديش

وفقاً للرئيس التنفيذي لبنك سيتي، استخدم القراصنة الذين حاولوا سرقة ما يقرب من 2 مليون دولار من بنك سيتي يونيون في الهند هذا الشهر تكتيكات مماثلة لتلك التي استُخدمت في جريمة السرقة الإلكترونية لـ 81 مليون دولار من البنك المركزي البنغالي في عام 2016، والتي لم تحل. حيث قام قراصنة مجهولون بتعطيل طابعة البنك المتصلة بمنصة المدفوعات العالمية "سويفت" في 6 فبراير، مما منع البنك من استلام رسائل الإشعار بثلاثة تعليمات دفع احتيالية أرسلت في ذلك المساء وحتى صباح اليوم التالي. وقال كاماكودي لرويترز عبر الهاتف إنه لم يشتبه في أنه كان اعتداءً، واعتبر أنه خطأً في شبكة النظام.

[اطلع على الخبر من مصدره](#)

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.



المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

اقتصادنا والعالم

التقرير الأسبوعي



تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.



تحليل خاص: فرض ضرائب على استخدام الطاقة 2018

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

يرتبط العديد من أشكال استخدام الطاقة بالأضرار البيئية والصحية ويسهم في تغير المناخ، وبالتالي فإن التكلفة الاجتماعية لاستخدام الطاقة تتجاوز في كثير من الأحيان التكاليف الخاصة. وفي هذا الصدد فإن الضرائب على استخدام الطاقة - الضرائب المفروضة على الكربون والضرائب النوعية الأخرى على استخدام الطاقة - يمكن أن تجعل مستخدمي الطاقة يدفعون التكاليف الكاملة للتلوث وتغير المناخ، وبالتالي الحد من الانبعاثات الضارة بأقل تكلفة ممكنة، مع زيادة الإيرادات التي يمكن أن تمول الخدمات الحكومية المهمة. وقد تؤثر هذه الاعتبارات على تصميم السياسات إلى حد ما، لكن هذا التقرير يبين بوضوح أن ضرائب الطاقة لا تستطيع تحسين النتائج البيئية والمناخية.

واستناداً إلى قاعدة بيانات استخدام الطاقة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي قاعدة بيانات فريدة لمقارنة تغطية وحجم ضرائب محددة على استخدام الطاقة في 42 بلداً من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبلدان مجموعة العشرين، وستة قطاعات وخمسة أنواع رئيسية للوقود، يقيم هذا التقرير حجم وتغطية الضرائب المفروضة على استخدام الطاقة في 2015، وينظر في التغيير بين عامي 2012 و2015. وتمثل هذه البلدان مجتمعة ما يقرب من 80٪ من الاستخدام العالمي للطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة باستخدام الطاقة، وهذه القاعدة التفصيلية والشاملة الفريدة متاحة الآن لعامي 2012 و2015.

وجاءت النتائج الرئيسية كما يلي: الضرائب غير متسقة إلى حد كبير، ولذلك فهي غير مبينة وفقاً لمتوسطات البلدان؛ وجميع الضرائب تقريباً منخفضة جداً من الناحية البيئية؛ والضرائب على الفحم في كثير من الأحيان تعادل الصفر أو ما يقرب من ذلك؛ والضرائب في النقل البري أعلى بكثير من الضرائب في القطاعات الأخرى، ولكنها لا تزال أقل من أن تغطي التكاليف الخارجية في جميع الحالات تقريباً؛ وتكون الضرائب أعلى عندما يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعاً ولكن هناك استثناءات ملحوظة لهذا النمط؛ وارتفعت الضرائب على الوقود خلال الفترة بين عامي 2012 و2015 في بعض البلدان الكبيرة، وتم اتخاذ الخطوات الأولى للتخلص من المعدلات الضريبية المنخفضة على الديزل بالمقارنة مع البنزين. وعدا ذلك لا توجد علامات على أن مبدأ "الجهات المتسببة في التلوث تتحمل الثمن" هو الذي يحدد ضريبة الطاقة بشكل أكبر في عام 2015 مقارنة بعام 2012.

[التقرير](#)

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.



آخر التطورات في الأسواق المالية والسلعية

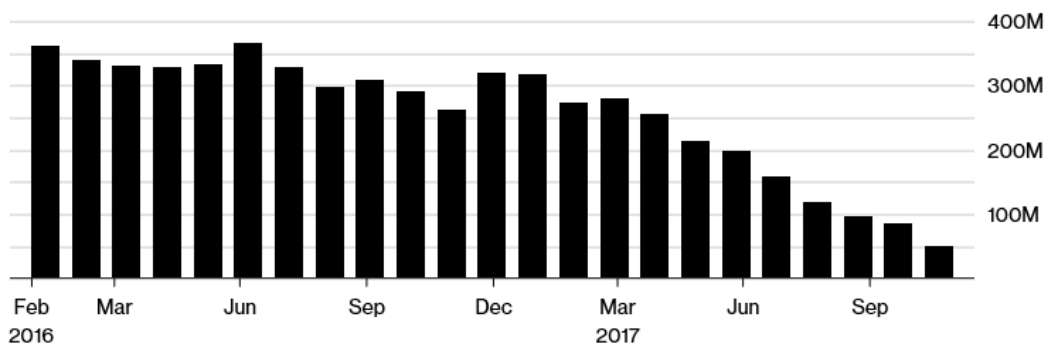
بلومبرغ: السعودية تتخلى عن نهجها المعتدل داخل "أوبك"

قالت وكالة «بلومبرغ» الأميركية إن السعودية كانت لعقود رمزًا للاعتدال داخل منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» بتصديها لمطالبات أعضاء مثل فنزويلا وإيران برفع أسعار النفط، إلا أن ذلك الدور بدأ في التغير مؤخرًا. وأضافت الوكالة أن أسعار النفط تضاعفت لتصل إلى أعلى مستوى منذ عامين بفضل تخفيضات الإنتاج التي تجريها أوبك، كما عادت مخزونات النفط الوفيرة إلى مستوياتها الطبيعية، إلا أنها قالت رغم تلك النتائج فإن وزير الطاقة السعودي خالد الفالح يرغب في تمديد اتفاق خفض الإنتاج. وقال الفالح في تصريح إلى الصحفيين الأسبوع الماضي إنه من الأفضل لـ "أوبك" أن "تبقى سوق النفط بنقص طفيف في الإمدادات على أن تنهي بشكل متسرع اتفاق خفض الإنتاج"، مضيفًا أن "السعودية ستلتزم بسياستها خلال السنة لإحداث توازن في سوق النفط".

When Success Isn't Enough

OPEC has almost cleared the oil glut, but Saudi Arabia wants to go further

■ OECD Oil Inventory Surplus



Source: IEA

[مصدر الترجمة](#)

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.

اقتصادنا والعالم

التقرير الأسبوعي



رويتز: الكونجرس الأمريكي يدرس فرض رقابة أكثر صرامة على العملات الرقمية

قال العديد من كبار المشرعين الأمريكيين لـ "رويتز" إن الكونجرس يتحرك للنظر في قواعد جديدة لفرض رقابة فيدرالية أكثر صرامة على "بتكوين" وغيرها من العملات الرقمية التي أثارت حالة من الجنون بين المستثمرين حول العالم. وأوضحت الوكالة أن التوافق بين أعضاء الحزبين في مجلسي الشيوخ والنواب أخذ في التزايد، بعدما أكد الجانبان ضرورة التصدي للمخاطر التي تشكلها العملات الافتراضية على المستثمرين والنظام المالي. وأضافت أنه حتى بعض الجمهوريين المعروفين عادة بحذرهم إزاء الروتين الحكومي، باتوا يؤمنون بأهمية تنظيم السوق حال شكلت العملات الرقمية تهديدًا مباشرًا للاقتصاد الأمريكي.

مصدر الترجمة

"في ضوء متابعة البنك المركزي المصري لما تم تداوله مؤخرا من أخبار تتعلق بالعملات الافتراضية المشفرة مثل عملة البيتكوين وغيرها، يكرر البنك المركزي تحذيره من التعامل في كافة أنواع العملات الافتراضية المشفرة وفي مقدمتها عملة البيتكوين، لما ينطوي عليه التعامل في تلك العملات من مخاطر مرتفعة حيث يغلب عليها عدم الاستقرار والتذبذب الشديد في قيمة أسعارها وذلك نتيجة للمضاربات العالمية (غير المراقبة) التي تتم عليها مما يجعل الاستثمار بها محفوفًا بالمخاطر وينذر باحتمالية الخسارة المفاجئة لكامل قيمتها"

بيان صحفي، البنك المركزي، يناير 2018

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.